حزب "الدعوة" العراقي... الاتّجاه للخروج من التاريخ على خطى (الإخوان المسلمين)

■ عدنان حسين

يتعرّض أكثر الأحزاب العراقية تشبّثاً بالسلطة، بعد حزب البعث، إلى حال من التشظّي الداخلي على خلفية صراعات بين قياداته على السلطة والنفوذ والمال. حزب الدعوة الإسلامية، وهو أول حزب إسلامي في العراق، واجه في الماضي الكثير من الانشقاقات (هناك الآن أربعة تنظيمات تعمل باسم الدعوة منشقّة عن الحزب الأم)، لكنّ أزمة الحزب الداخلية الحالية تترافق مع تراجع في شعبيته وازدياد في عزلته عن الجمهور الذي نشط فيه.

أنشئ حزب الدعوة في العام ١٩٥٧ تأثّراً بحركة الإخوان المسلمين في مصر وعلى غرارها. ومثلما ظلّ «الإخوان" حزباً طائفياً (سنياً) احتفظ الدعوة لنفسه بهوية طائفية (شيعية). ومن أوجه التماثل القويّة الأخرى بين الحزبين أنهما حزبان شموليان، ولم يتبنيا الديمقراطية، أو بالأحرى الأدوات الديمقراطية للوصول إلى السلطة، إلا بدوافع انتهازية افتضحت مباشرة بعد وصولهما إلى السلطة، فمثلما سعى الإخوان المسلمون، بعد فوزهم في الانتخابات البرلمانية في مصر العام ٢٠١٢ إلى فرض هيمنتهم المُطلقة على الدولة المصرية ما أدّى إلى إزاحتهم منها في غضون عام واحد فقط في حركة شعبية مدعومة من الجيش، فإن «الدعوة" العراقي استقتل هو الآخر للاحتفاظ بسيطرته على رأس السلطة التنفيذية في العراق منذ تكليف الناطق باسمه، إبراهيم الجعفري، برئاسة الحكومة الانتقالية التي دامت سنة واحدة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦)، فلاثنتي عشرة سنة بعد ذلك تشبّث الحزب بالسلطة التي يكافح الآن للاحتفاظ بها في «ولاية خامسة»، مدفوعاً بفرضية مفادها أن فقدان هذه الولاية سيعني نهاية الحزب، بحسب ما صرّحت به قيادات حزبية أخيراً على هامش الصراع بين جناحي رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي ورئيس الوزراء السابق نوري المالكي.

تسرّبت إلى العلن في الأيام الأخيرة وثيقتان حزبيتان على صلة بهذا الصراع أظهرتا أن الانقسام الداخلي عميق وربما يصعب ترميمه حتى لو نجحت الأطراف المتصارعة في التوصّل إلى توافقات، فهذه التوافقات ستكون على الأرجح قصيرة الأمد وهشّة وظيفتها واحدة هي الاحتفاظ بمنصب رئيس الوزراء أو بكلمة مسموعة في اختيار مَنْ يتولّى المنصب.

الوثيقة الأولى مُذكّرة موجّهة إلى مجلس شورى الحزب من لجنة ثلاثية من قيادات في الحزب تكفّلت الوساطة بين العبادي والمالكي في سبيل توحيد قائمتيهما الانتخابيتين (دولة القانون والنصر) وتشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر التي يُعهد إليها تشكيل الحكومة الجديدة ما يضمن استمرار قيادة «الدعوة" للحكومة. الوثيقة تُظهر أن المسعى واجهته عقبات كبيرة لأنّ كلا الطرفين يريد تنازلاً من الطرف الآخر لصالحه، وقال معدّو المذكرة «جوبهنا بقبول - لمسعى الوساطة وفكرة توحيد القائمتين - على خجل من أحد الأخوين (المالكي) ورفض قاطع من الأخ الثاني (العبادي)»، فانتهت المذكرة إلى القول «دخلنا الآن مرحلة أخرى لا نعلم مدى خطورة تداعياتها السلبية على الدعوة والدعاة، وأنها لا شك تداعيات شديدة الخطورة كما لا يُخفى عليكم».

العبادي من جهته ردّ على المذكرة بمذكرة أطول تضمّنت وقائع مفصلة ومؤرخة، وهي عكست غضباً حيال المذكرة الثلاثية، محمّلة المالكي مسؤولية الفشل: «أستغرب من البيان المؤسف للإخوة الثلاثة سدّدهم الله الذي يجانب الحقائق ويثير أكثر من علامة استفهام عن توقيته ونشره في المواقع ضمن الحملة المنظمة لتسقيطنا وتسقيط باقي الدعاة»، وأضاف «كان توجّه قيادة الدعوة أن تنزل بقائمة انتخابية واحدة ولكن إصرار الأخ المالكي وفريقه على نزولهم بقائمتهم والتنظير لقائمتين أدى إلى اختيار القائمتين وقد سعت القيادة إلى تقليل أضرار ذلك بعدة خطوات إلّا أن عدم الالتزام بذلك أدى إلى تداعيات نشاهد تبعاتها الآن».

وأفادت معلومات تسرّبت من داخل حزب الدعوة بأن قيادة المالكي اتّجهت إلى فصل العبادي ومجموعته من الحزب، أو في أحسن الأحوال الطلب إليهم الاستقالة من الحزب، قبل أن تنجح جهود الوساطة منذ يومين بالجمع بين الطرفين والاتفاق على البحث في إيجاد مخرج يجنّب الحزب المزيد من الانقسام.

أيّاً سيكون مصير الصراع الحالي بين فريق المالكي وفريق العبادي فإن الدور السياسي لحزب الدعوة ماضٍ إلى الانكماش والانحلال داخلياً، انعكاساً لأزمته الاجتماعية المتمثّلة بتراجع شعبيته، بل إن الحركة الاحتجاجية التي انطلقت في الأشهر الأخيرة من البصرة وانتشرت في محافظات الجنوب والوسط بما فيها العاصمة بغداد، رفع فيها الكثير من المتظاهرين شعارات تذكر الدعوة بالاسم بوصفه الحزب المسؤول عن تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلد، إشارة إلى أنه تولّى قيادة الحكومة وكان له نفوذ طاغ في عدد من الوزارات والمؤسسات والهيئات ومجالس المحافظات مُنذ العام ٢٠٠٥. والواقع أن الحزب مرهق بقضايا الفساد المُثارة على قيادات فيه، مثل عبد الفلاح السوداني المحتجز الآن تنفيذاً لحكم قضائي عليه في قضايا فساد وكذلك صلاح عبد الرزاق الذي اضطر لتقديم استقالته من الحزب والفرار إلى خارج العراق بعد ظهور دلائل على فساده أثناء ما كان محافظاً لبغداد، وثمة الكثير من كبار المسؤولين في الدولة وفي الإدارات المحلية والهيئات المستقلة من كوادر الدعوة تلاحقهم أيضاً قضايا أو اتهامات بالفساد، مثل أقرانهم من الأحزاب المتنفّذة في السلطة، شيعية وسنية وكردية.

من الواضح أن حزب الدعوة يتّجه إلى نهاية تشبه نهاية «الإخوان المسلمين" بسبب الطمع في السلطة. سيكون من الصعب للغاية عليه، بعد تراجع مكانته سياسيا واجتماعياً، الاحتفاظ بدوره السابق ما لم تجرِ مراجعة عميقة لتجربته في الحكم، تكون الخطوة الأولى الضرورية فيها كبح الطمع المفرط لقياداته وكوادره في السلطة والنفوذ والمال، وهذا أمر لا تلوح له علامة الآن.

× عن الشرق الأوسط

عدوى بيع المناصب تنتقل من البرلمان إلى مجالس المحافظات

الحلابسة والجبور يتبادلون المواقع في الأنبار وصلاح الدين.. وهدوء في مجلس بغداد

■ 28 مرشّحاً في بابل لشغل منصب المحافظ بالرشوة.. والعيداني محتار بين البرلمان والبصرة

□ بغداد / وائل نعمة

يبدو أنّ عدوى "شراء المناصب" انتقلت من المستوى الاتحادي الى المستوى المحلي، حيث تتحدث مصادر في محافظة بابل عن وجود "مساومات" مالية لحسم منصب المحافظ الشاغر منذ أسابيع، وهي "مساومات" شبيهة بالتي تمّ تداولها في جلسة اختيار رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي.

وأدى محافظ بابل صادق مدلول اليمين الدستورية مطلع أيلول الجاري كنائب جديد في البرلمان مع أربعة محافظين آخرين فازوا في الانتخابات.

إلى جانب مدلول، هناك محافظو الانبار محمد الحلبوسي، وصلاح الدين أحمد الجبوري، وبغداد عطوان العطواني، والبصرة أسعد العيداني، الذين حصلوا على مقاعد في البرلمان الجديد. وفي يوم واحد اختارت الأنبار وصلاح الدين محافظين جديدين، فيما بقيت المناصب في المحافظات الثلاث الأخرى عالقة ولم يحسم أمرها.

ولاتزيد ولاية المحافظين البدلاء علي بضعة أشهر، إذ من المقرر إجراء الانتخابات المحلية نهاية العام الحالي.

صفقة الأنبار

واختار مجلس محافظة الأنبار في ٩ أيلول الجاري علي فرحان الحلبوسي، وهو النائب الإداري للمحافظ السابق ومن نفس كتلته وعائلته. والحلبوسي كان قد حصل على مقعد في البرلمان في عملية العد والفرز اليدوي بدلاً من رئيس حزبه "الحل" محمد الكربولي، لكنّ الاخيرعاد ليأخذ المقعد مرة أخرى بعد مصادقة المحكمة الاتحادية على الفائزين.

وتسربت أنباء في يوم اختيار المحافظ الجديد (علي فرحان الحلبوسي)، لم يتسنّ لـ(المدى) التأكد منها، تشير الى إبرام صفقة بينه وبين محمد الكربولي، تنازل بموجبها الأول عن مقعده البرلماني الى رئيس الحزب مقابل تعويضه بالحصول على منصب المحافظ.

ومرت عملية اختيار الحلبوسي بدون اعترضات واضحة من أعضاء مجلس المحافظة، حيث فاز بأغلبية الأصوات. وكان ثلاثة أعضاء في المجلس المكون من ٣٠ مقعداً، الى جانب المحافظ السابق، قد حصلوا على مقاعد في مجلس النواب.

وتولى محمد الحلبوسي، الذي فاز برئاسة مجلس النواب، منصب محافظ الأنبار في تموز العام الماضي، بعد ٢٤ ساعة فقط على إقالة المحافظ السابق صهيب الراوي.

محمد الحلبوسي

عطوان العطواني

أحمد الجبوري

صادق مدلول

أسعد العيداني

وأقيل الراوي في وقت كانت تشهد المحافظات المحررة (نينوى، صلاح الدين) عمليات استبدال للمحافظين أيضا تمهيدا للمرحلة الجديدة، التي كان يتوقع أن تحصل فيها تلك المدن على مليارات الدولارات من الدول المانحة لإعادة الإعمار، وهو ما لم يحدث حتى الآن.

الجبوري يُسلّم الجبوري

وفي صلاح الدين سلّم أحمد الجبوري (أبو مازن) منصب المحافظ إلى عمار الجبوري، بعد فوزه بالانتخابات التشريعية الأخيرة. والمحافظ الجديد هو عضو في "المشروع العربي" ضمن المحور الوطني بزعامة خميس الخنجر الذي ينتمي إليه المحافظ السابق (أبو مازن) والمتحدث باسمه حاليا.

وعمار الجبوري، وهو مهندس وأكاديمي، وكان قد شغل منصب رئيس هيئة استثمار محافظة صلاح الدين. والى جانب (أبو مازن) صعد أربعة من أعضاء مجلس المحافظة الى البرلمان.

وكان المحافظ السابق، أحمد الجبوري، قد عاد الى منصبه في أيلول العام الماضي، بعد أن قضى شهرين في السجن عقب صدور أحكام ضده بالسجن ثلاث سنوات بسبب قضايا فساد وتمّ العفو عنه منها.

وقال رئيس هيئة النزاهة السابق حسن الياسري في لقاء سابق مع (المدى) إن: الجبوري "أُطلق سراحه على وفق قانون العفو العام".

شراء المنصب

وفي بابل، وصل عدد المتنافسين على شغل منصب المحافظ ٢٨ اسماً. ويقول عقيل الربيعي نائب رئيس مجلس المحافظة في اتصال مع (المدى) أمس انه "تم إغلاق باب الترشّح للمنصب منذ أربعة أيام، لكن هناك تشظّ كبير في القوى السياسية داخل المجلس أدت إلى عدم حسم شاغل المنصب".

وفتح المجلس باب الترشح في ٥ أيلول الجاري، بعدما أدى المحافظ السابق صادق مدلول اليمين الدستورية في الجلسة الاولى للبرلمان في مطع الشهر الحالي. ومدد المجلس فترة تقديم الترشيحات خمسة أيام أخرى.

ويؤكد الربيعي أن رعد الجبوري، وهو رئيس مجلس، وعاد الجبوري وهو عضو في المجلس، أبرز المرشحين، حيث تدفعهما قوى سياسية مثل دولة القانون وتحالف الفتح لشغل المنصب. ويقدم بعض المرشحين خطوة ويؤخر الثانية في أمل الحصول على مقعد برلماني بديلاً عن أحد النواب في حزبه الذي وعد بمنصب وزاري في الحكومة المقبلة.

وضمن الأسماء المطروحة اسم أحد رجال الاعمال في مدينة الحلة، مركز المحافظة، لكنّ بعض الشروط لا تنطبق عليه حيث لم تكن لديه خبره في العمل الإداري، الى جانب أحد الشباب الذي يشغل أقاربه مناصب حساسه في الدولة ضمن حزب الدعوة، على الرغم من أن والد الأخير كان قيادياً معروفاً في حزب البعث المحظور.

ويتحدث الربيعي، عن وجود "مساومات إدارية ووعود بمناصب" من بعض القوى السياسية مقابل التصويت لبعض المرشحين. ويعتبر المسؤول المحلي أن "تلك صارت بمثابة سُنّة سيئة سُنّت من قبل مجلس النواب وانتقلت الى المحافظات".

تقلّبات العيداني

وفي البصرة التي شهدت احتجاجات كبيرة منذ تموز الماضي، يرفض المحافظ أسعد العيداني إيضاح موقفه من المنصب بعد فوزه في الانتخابات التشريعية. ويقول عضو مجلس المحافظة أمين وهب في تصريح لـ(المدى) أمس: "لانعرف إذا كان العيداني سيبقى في منصبه أم لا، لأنه لم يؤدّ اليمين الدستورية كنائب حتى الآن".

في المقابل أشارت مصادر مطلعة لـ(المدى) إلى أن العيداني وهو أحد الاسماء المرشحة لمنصب رئيس الوزراء يواجه منافسة من "تحالف الفتح" الذي يطمح لأن يُعيِّن وزير الاتصالات حسن الراشد محافظاً بعد أن يخرج من الوزارة خصوصاً أن الاخير لم يفز في الانتخابات.

واختير العيداني في آب من العام الماضي، عقب استقالة واختفاء المحافظ السابق ماجد النصراوي. والعيداني هو مزيج متناقض من الخلفيات السياسية، إذ ينتمي الى المؤتمر الوطني وشغل منصباً رفيعاً في صفوفه، فيما كان مرشحاً إلى مجلس النواب عن كتلة دولة القانون خلال انتخابات ٢٠١٤. واعترف تيار الحكمة بعد تعيينه محافظا بأنه مرشح التيار، قبل أن يتهمه بالانقلاب عليه والترشح ضمن ائتلاف النصر الذي يترأسه رئيس الوزراء حيدر العبادي، الذي انقلب عليه مؤخراً أيضا وانضمّ الى "الفتح" بحسب تصريحات رئيس الوزراء الأخيرة.

هدوء في بغداد!

أما في العاصمة بغداد، فلا يبدو أن هناك تنافساً كبيراً على شغل منصب المحافظ بعد عطوان العطواني، الذي حصل على مقعد في البرلمان عن ائتلاف دولة القانون، على الرغم من ان تعيينه في آذار ٢٠١٧ كان عاصفة سياسية بين التيار الصدري وائتلاف نوري المالكي الذي استطاع في النهاية إقناع بعض القوى السُنية للتصويت إلى صالح مرشحه.

ويقول ثائر الساعدي عضو التيار الصدري في مجلس المحافظة في تصريح لـ(المدى) أمس: "هناك شبه اتفاق على أن يكون المرشح الجديد يتم التوافق عليه من كل الأطراف من بينها كتلتا الأحرار والحكمة".

وتطرح دولة القانون عدة أسماء لشغل المنصب وهم أعضاء في المجلس، أبرزهم سعد المطلبي، وصادق الزاملي، ومحمد الجويبراوي، وفلاح الجزائري، وهم جميعاً في انتظار أن يؤدي العطواني اليمين الدستورية، حيث مازال الأخير في منصبه على الرغم من أن الاوساط في المجلس تقول إنه يرغب في الحصول على مقعد في البرلمان.

ويرى المسؤول المحلي ان جميع الاسماء المطروحة لشغل المنصب هم زملاء في المجلس وأن هناك حرجاً في عملية التصويت لأحدهم، لذا يقول: "سيلجأ المجلس الى عملية التصويت السري في عملية الاختيار لرفع الحرج".

المجلس العراقي للسلم والتضامن يدعو الحكومة المقبلة لإعادة بناء الثقة مع المواطنين

أكد ضرورة الخروج من نفق "الصراعات" واحترام حقّ التظاهر

بغداد / المدى

دعا المجلس العراقي للسلم والتضامن، الحكومة القادمة إلى إعادة بناء الثقة مع المواطنين وتلبية احتياجاتهم الإنسانية واحترام حقهم المكفول دستورياً في التظاهر والاحتجاج، جاء ذلك في بيان تمت قراءته في ندوة حضرها ممثلو المكونات العراقية ومنظمات المجتمع المدني وناشطون مدنيون بمناسبة يوم السلام العالمي.

وقال المجلس العراقي للسلم والتضامن في البيان: "تحتفل شعوب الأرض في ٢١/ أيلول من كل عام باليوم الدولي للسلام لتعزيز المثل العليا للسلام بين الدول والشعوب وفي مابينها. إنّ (الحق في السلام) شعار للاحتفاء بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوضعه معياراً عاماً للإنجاز متاحاً أمام كل الشعوب والأمم".

وأضاف إنّ "السلام وحده كفيل بخلق إمكانات جديدة للمجتمع للتمتّع بقيم حقوق الإنسان ولا سلام من دون تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية مستدامة تكافح الفقر وتحدّ من البطالة وتوفر ضمانات كبيرة للصحة والتعليم والمياه والطاقة والعدالة الاجتماعية وتضمن المساواة بين الجنسين وتحقيق بيئة ملائمة".

وأوضح المجلس العراقي للسلم والتضامن: "لقد ناضل شعبنا بعد تأسيس حركة السلم منذ منتصف الخمسينات من أجل سلام دائم يوفر للجميع حقوقاً متساوية ويتيح لهم العيش في أجواء الأمن والاستقرار وبناء نظام ديمقراطي يعزز قيم المساواة، إلّا أنّ الأنظمة الديكتاتورية تمكنت من فرض إرادتها على الشعب بأساليبها القمعية المعروفة وجعلت بلادنا مسرحاً لحروب عبثية سبّبت اختلالات اجتماعية وسياسية وكان من نتائجها بروز النزاعات الطائفية والعنصرية وسيادة الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة فأطاحت بحلم العراقيين في تأسيس دولة عصرية حديثة".

وبيّن أنّ "شعبنا اليوم يتوق إلى الخروج النهائي من نفق الصراعات بالاستناد إلى قيم الديمقراطية وتعزيزها بما يحقق السلام والاستقرار والازدهار"، مشيراً إلى أن "الالتزام بالمبادئ الواردة في لائحة حقوق الإنسان ومنها حماية الفرد من أي ظلم أو حيف قد يلحق به وتوفير ضمانات قضائية بسلطات مستقلة. وحماية الحقوق المدنية والسياسية التي تحقق المساواة وحقّ المشاركة السياسية والحقّ بالأمن والحرية والحقوق التي تحمي الأسرة والطفل وإلغاء التمييز ضدّ المرأة ومناهضة التعذيب والإكراه الفكري والسياسي والديني وضمان حرية التعبير وغير ذلك من الحقوق التي من شأنها أن تعزّز السلم الاجتماعي وإتاحة فرص للبناء والتنمية المستدامة".

وتابع البيان: "إنّ الالتزام بهذه المبادئ يتطلب العمل الجاد من أجل تشريع القوانين الضامنة للحياة الديمقراطية وفي المقدمة منها استكمال تشريع القوانين المؤجّلة كقانون المحكمة الدستورية وقانون النفط والغاز والمجلس الاتحادي وإصدار التشريعات التي تحمي المرأة والطفل وتلغي التمايزات وتعديل التشريعات التي تخلّ بالأحوال الشخصية، وحماية الأقليات ومكافحة التمييز ضدّ المرأة وأيّ تمييز بين المواطنين، مؤكدين أهمية وضع ستراتيجيّة وطنية لتفعيل وترسيخ الحقوق والحريات العامة التي ضمنها الدستور وإلغاء الفجوة القائمة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة التشريعية لتحقيق مشاركة فاعلة في إصدار التشريعات".

وأشار إلى أنه: "لقد أفرزت الأحداث الأخيرة في البصرة عمق الأزمة التي تعيشها الدولة وتقصيرها في أداء مهمّاتها الأساسية في تلبية الخدمات وفشلها في تأمين المتطلبات التي تمثل حقوقاً أساسية للمواطنين كالماء والطاقة وسقطت من جديد في مستنقع القمع واستخدام العنف المفرط ضد المواطنين السلميين مما أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا، ولذلك فإنّ الحكومة القادمة تقع عليها مسؤولية بناء الثقة مع المواطنين وتلبية احتياجاتهم الإنسانيّة واحترام حقّهم المكفول دستوريّاً في التظاهر والاحتجاج السلميين".

وختم بيان المجلس العراقي للسلم والتضامن قائلاً: "في يوم السلام الدولي ندعو إلى تعزيز الوحدة الوطنية والتضامن الفعّال من أجل الالتزام بلائحة حقوق الإنسان والعمل على تعزيز الديمقراطية وقيم العدل والمساواة ومعالجة الاختلالات التشريعية واعتبار يوم السلام الدولي يوماً وطنيّاً لبلادنا".

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين

نائب رئيس التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون